الأمم المتحدة

A/57/114/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
13 September 2002

Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٧ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

القذائف

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢

العراق ٢

* A/57/150.

** ورد هذا الرد بعد تقديم التقرير الرئيسي.

200902 200902 02-59082 (A)
0259082

الردود الواردة من الحكومات

العراق

[الأصـــــل: بالعربيـــــة]
[١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢]

١ - يعد موضوع القذائف والحد منها أحد الأركان الأساسية لصون السلم والأمن والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في العالم وبما أن القذائف تعتبر وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل فإن الاستمرار في تطويرها سيقود العالم إلى سباق تسلح وإلى تعكير صفو العلاقات الدولية وينعكس سلباً على حالة السلم والأمن الدوليين.

٢ - إن المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين تتطلب اتباع نهج شامل متوازن وغير تمييزي إزاء موضوع القذائف، واعتماد مبادئ نزع السلاح الشامل وتطبيقها على جميع الدول وفق معايير موضوعية واحدة. كما ينبغي نبذ الآليات التمييزية، التي لا تنطبق على الجميع، والتي تحاول بعض الدول تطبيقها على فئة معينة من الدول دون أخرى، وتعطي حق احتكار تقنيات تصنيع القذائف للدول المالكة لها لتعريض أمن وسيادة واستقلال الدول غير المالكة لها للخطر، وحجب حق الدول المشروع في استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية للأغراض السلمية وتوفير متطلبات الدفاع عن نفسها.

٣ - نظرا لأهمية موضوع القذائف، ينبغي دراسته دراسة شاملة ومستفيضة من جميع جوانبها، وأن تضطلع الأمانة العامة للأمم المتحدة بإعداد دراسة من خلال فريق الخبراء الحكوميين المشكل لهذا الغرض على أن تراعى الشواغل الأمنية للدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والدولي عملاً بما جاء في الفقرة (٢٩) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٨ المكرسة لنزع السلاح والتي نصت على: أنه ''ينبغي اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة في أي مرحلة على امتيازات دون سواها. وينبغي في كل مرحلة أن يكون الهدف هو الأمن غير المنقوص اعتمادا على أدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات العسكرية''.

٤ - ينبغي للدول، الأطراف في الاتفاقيات التي تحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، الالتزام بتعهداتها وأحكامها وعدم التنصل منها وخرقها لأن عدم الالتزام بها سيقوض الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة وربما يقابل بالمثل ويؤدي إلى سباق تسلح جديد.

٥ - تتطلب معالجة القذائف وضع آليات قانونية دولية تستند إلى معايير مقبولة لدى الجميع ترمي إلى إبرام صك دولي ملزم قانوناً من أجل ضمان أمن وسلامة جميع الدول وتحقيق السلم والأمن الدوليين والابتعاد عن المعايير الانتقائية.

٦ - ترى جمهورية العراق ضرورة عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة ويكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة مسألة القذائف من جميع جوانبها.